NPT/CONF.2015/PC.II/SR.4

Distr.: General
24 May 2013
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فيروتا ..... (رومانيا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن المسائل المتعلقة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

071013 300913 13-31773X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٠.

مناقشة عامة بشأن المسائل المتعلقة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - **السيد بووينز** (بلجيكا): قال إن هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق إلاّ إذا التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية كافة بإجراء تخفيضات محدَّدة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها لترساناتها وغدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فعلياً عالمية النطاق وتحظى بالاحترام الكامل. و دعا إسرائيل وباكستان والهند في هذا الصدد إلى أن تنضم إلى المعاهدة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وأشار إلى أن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تشارك فيه جميع دول المنطقة سيكون له دور بالغ الأهمية في مد جسور التواصل.

٢ - وأضاف قائلاً إنه ليس من الممكن تحقيق عالمية المعاهدة إذا ما أثارت الدول الأطراف نفسها شكوكاً بالنسبة لمركزيتها وجدواها. وأي تكهن بما ستفعله دولة ما عند الانسحاب من المعاهدة يمثل فشلاً في النظام، كما بينت ذلك حالة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ولهذا فإنه ينبغي توضيح القواعد المتعلقة بالانسحاب من المعاهدة. وقال إن حكومته ترحب بالتقدم المستمر في تنفيذ المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية والحدّ منها (معاهدة ''ستارت'' الجديدة)، وكذلك بما أعلنته حكومة الولايات المتحدة من عزم على إدراج جميع أنواع الأسلحة النووية - المنصوبة وغير المنصوبة، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية - في عملية التفاوض.

٣ - واستطرد قائلاً إن بلجيكا، بصفتها عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، قد شاركت بنشاط في إعداد المفهوم الاستراتيجي الجديد للمنظمة واستعراض وضعها فيما يتعلق بمسائل الردع والدفاع. وأشار إلى أنه قد جرى تقليص دور الأسلحة النووية وأعدادها في ترسانة الناتو وتأكيد إلغاء الاستهداف وحالة الاستنفار بالنسبة للمكونات النووية القليلة المتبقية.

٤ - وقال إنه ينبغي على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم تقريراً كاملاً إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤. وأضاف أن القضاء التام على الأسلحة النووية يستوجب الشفافية والمساءلة والقابلية للتحقق وعدم الرجوع. وسوف يتطلب القضاء التام على الأسلحة النووية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥ - وواصل حديثه قائلاً إن البلدان التي تؤدي أنشطتها النووية إلى إثارة القلق البالغ سوف تستفيد كل الاستفادة من التحلي بالشفافية الكاملة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أدت الأنشطة النووية السابقة والحالية لإيران، على نحو ما وثّقته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى إثارة قلق بالغ لدى المجتمع الدولي وهي تعرقل إقامة علاقات عادية وبنَّاءة. وينبغي أن تعمل إيران على تبديد الشكوك الناجمة عن أنشطتها السرية والمريبة وأن تستجيب على نحو يتسم بالجدية وحُسن التوقيت للعرض المقدَّم من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (مجموعة E3+3).

٦ - وقال إن حكومته تدين بشدة الاختبار النووي الذي أجرته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في شباط/فبراير ٢٠١٣ واللغة الاستفزازية والهجومية التي استخدمتها

حكومة ذلك البلد. وأضاف قائلاً إنه يجب ألاّ يُسمح لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بممارسة الابتزاز النووي. ويجب أن يلتزم ذلك البلد على نحو كامل بالمعاهدة والتزامات الضمانات التي حدَّدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن والالتزامات التي حدِّدت في ''محادثات الأطراف الستة''.

٧ - واستطرد قائلاً إنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ قدَّمت حكومته إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية صك تصديقها على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وأشار إلى أن حكومته قد وافقت، في سياق مشاركتها في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي، على تحويل ما لديها من يورانيوم عالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب عندما يكون ذلك ممكناً من الناحيتين التقنية والاقتصادية. وقال إن مركز البحوث النووية البلجيكي يواصل تطوير مفاعل البحوث المختلطة المتعدد الأغراض لتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، وهو مفاعل مبتكر يحقق فوائد الأمان ومنع الانتشار ومعالجة النفايات النووية.

٨ - وقال إن حكومته تشعر بالقلق العميق إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وتؤكد من جديد الحاجة إلى أن تلتزم الدول جميعها بالقانون الدولي الذي ينطبق على هذا الموضوع، بما يشمل القانون الدولي الإنساني ، مع بذل كل جهد ممكن لتفادي الحرب النووية والإرهاب النووي. وأضاف قائلاً إن حكومته تعمل أيضاً مع المجتمع المدني لتوعية عامة الناس بالعواقب المأساوية للأسلحة النووية.

٩ - **السيد غيل كاتالينا** (إسبانيا): قال إن إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة له أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح. وينبغي أن يكون تنفيذ نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة من خلال خفض الأسلحة النووية على نحو شامل بموجب المادة السادسة من المعاهدة مع تحمل الدول التي تملك أكبر أعداد من الأسلحة مسؤولية خاصة في هذا المسعى. ومن هذه الناحية تُعتبر معاهدة ''ستارت'' الجديدة خطوة إلى الأمام.

١٠ - وأضاف قائلاً إن إسبانيا اشتركت مع كندا في تقديم ورقة عمل تتعلق بالنظر في مسائل مختلفة لها صلة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومع المغرب وهولندا في تقديم ورقة عمل بشأن الانتشار اللاتناظري. وأشار إلى أن يجب منع كلا من الأطراف الفاعلة غير الدول والجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة نووية، كما يجب أن توافق الدول الأطراف على ردّ فعّال في حالة انسحاب أية دولة طرف من المعاهدة.

١١ - واختتم حديثه قائلاً إنه في حين أن وفده كان يفضل أن يُعقد في عام ٢٠١٢ المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فإنه يأمل أن يُعقد المؤتمر في عام ٢٠١٣ بمشاركة جميع الجهات المعنية.

١٢ - **السيد كونغ ستاد** (النرويج): قال إن المؤتمر المعني بالعواقب البشرية للأسلحة النووية، الذي استضافته حكومته في آذار/مارس ٢٠١٣، قد ركَّز على الآثار العملية للانفجار النووي، وهي مسألة تهم الأخصائيين في مجالات الخدمات الصحية والتنمية والبيئة والمسائل المالية والتأهب للظروف الطارئة. وقد حضر المؤتمر مشاركون في تخصصات متعددة وهو ما يعكس الإقرار بأن المسألة تثير القلق وتعني الجميع.

١٣ - وأضاف قائلاً إن المؤتمر قد خلُص إلى أنه لا يمكن لأية دولة أو هيئة دولية أن تعالج الوضع الإنساني الطارئ الذي يسببه تفجير سلاح نووي بأية طريقة ذات معنى، وأن أي نظام للطوارئ، وطني أو دولي، لن يتمكن من تقديم المساعدة الملائمة إلى الضحايا، وأن آثار أي انفجار نووي لن تكون مقتصرة على الحدود الوطنية، وأنه سيكون هناك تأثير

أيضاً على الصحة والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للأجيال القادمة.

١٤ – واستطرد قائلاً إنه على الرغم من نشوء شعور جديد بالإلحاحية بالنسبة لمخاطر التفجيرات النووية فإن بعض الدول لا تزال تعتبر أن استخدام الأسلحة النووية هو خيار واقعي. واختتم حديثه قائلاً إنه في حين انخفض العدد الإجمالي للأسلحة النووية في العالم منذ أن انتهت الحرب الباردة فإن عشرات الآلاف من الأسلحة النووية لا تزال موجودة في ترسانات الدول، كما أن عدد الدول التي يمكن لها أن تحصل على أسلحة نووية قد زاد.

١٥ – **السيدة غولبيرغ** (كندا): قالت إن استمرار تلاشي التزام عدة دول أطراف بالمبادئ الأساسية التي تتضمنها المعاهدة هو سبب للقلق الشديد. وأضافت قائلة إن أنشطة الانتشار النووي التي تقوم بها كوريا الشمالية وإيران وسوريا واستمرار هذه الدول في عدم الوفاء بما عليها من التزامات بموجب المعاهدة يخل بوحدة المعاهدة وسلطاتها. والتجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في شباط/فبراير ٢٠١٣ وتصريحاتها المؤججة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية تمثل تهديداً واضحاً ومباشراً للسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وهذه الدول تنتهك أيضاً قرارات متعددة لمجلس الأمن وتعوق الجهود التي تهدف إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

١٦ – وأضافت قائلة إنه يجب أن تعمل أطراف المعاهدة على ضمان ألاّ تستفيد أية دولة من جديد أبدا من التعاون النووي للأغراض السلمية بينما تعمد بطرق غير مشروعة إلى استخدام التكنولوجيا والمواد التي حصلت عليها لأغراض صنع الأسلحة وتدَّعي أن المعاهدة لم تعد تنطبق عليها. وعلى ما يبدو فإن إيران تسير في هذا الطريق وتستخدم مركزها كطرف في المعاهدة غطاءً محتملا لإجراء بحوث تتعلق بالأسلحة النووية. وأشارت إلى أن التقارير التي تفيد بأن إيران تعتزم زيادة قدرتها في مجال تخصيب اليورانيوم تسبب قلقا بالغا. فهذه الإجراءات تتعارض مع ما عليها من التزامات دولية وفقاً لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقوض الأمن الإقليمي والدولي. وفي حالة عدم قيام إيران بمعالجة أوجه القلق الواقعية والبالغة الخطورة المتعلقة ببرنامجها النووي سوف يكون من المحتم تقريباً الوصول إلى استنتاج أنها لا تمثل بالمعاهدة.

١٧ – وقالت إن كندا وشركاءها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح يواصلون تحقيق تقدم بالنسبة لتنفيذ العناصر الرئيسية لخطة العمل التي اعتُمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وقدموا سبع ورقات عمل تتضمن توصيات محدَّدة لتحقيق ذلك الهدف. وأضافت قائلة إن حكومتها قد بذلت جهوداً كبيرة للنهوض بالجزء ٥ من خطة العمل هذه، وهو الجزء الذي يتعلق بنزع السلاح النووي، بالدعوة إلى أن تبدي الدول الحائزة لأسلحة نووية مزيداً من الشفافية؛ والإجراءات من ١٠ إلى ١٤ المتعلقة بمعاهدة حظر التجارب النووية بتشجيع تلك الدول على إضفاء الطابع العالمي على تلك الإجراءات وتنفيذها في وقت مبكر؛ والإجراء ١٥ المتعلق بعقد معاهدة تتعلق وقف إنتاج المواد الانشطارية بدعم قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧.

١٨ – وقالت إن عقد اتفاق شامل للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشفوع ببروتوكول ملحق به يشكلان المعيار الحالي للضمانات بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وبموجب اتفاق الضمانات الذي عقدته كندا يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتوصل إلى استنتاج سنوي بشأن عدم صرف المواد النووية المعلن عنها عن الاستخدام في الأنشطة النووية السلمية وعدم وجود مواد نووية وأنشطة غير معلن عنها في كندا. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي

للدول التي لم تبرم بعد اتفاقاً شاملاً للضمانات وبروتوكولاً إضافياً ملحقا به أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

١٩ - **السيد بالوسكاس** (ليتوانيا): قال إن حكومته ترحب بالتنفيذ الجاري لمعاهدة ''ستارت'' الجديدة وبمؤتمر القمة الثاني المعني بالأمن النووي الذي عُقد في سول في عام ٢٠١٢. وتماشياً مع الالتزام الذي قدِّم في ذلك المؤتمر أنشأت حكومته مركز تميز للأمن النووي في مدينينكاي من أجل الإسهام في الجهود الدولية التي تهدف إلى تأمين المواد النووية ومنع الاتجار غير المشروع بها. وسيساهم المركز في بناء قدرات المؤسسات الليتوانية المعنية بقضايا منع تهريب المواد النووية والإشعاعية، وضبطه والتصدي له والتحقيق في الحالات المتعلقة به، كما سيكون بمثابة مركز إقليمي للتدريب وتبادل أفضل الممارسات.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن بلده يقوم بدور نشط في المبادرة الأمنية المتعلقة بقضايا الانتشار ويدعم المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وقال إنه ينبغي أن يكون القضاء على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من خلال الالتزام بالمبادرتين النوويتين الرئاسيتين لعام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ الخطوة المنطقية القادمة وأن تكون له أولوية في عملية مراقبة الأسلحة النووية ونزع السلاح. وأضاف قائلاً إن حكومته تحث جميع الدول التي لم تصدِّق بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تبادر إلى ذلك دون تأخير ودون أية شروط. وفي انتظار إجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعلن وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وأن تلتزم به.

٢١ - وقال إن حكومته تدعم الجهود التي تهدف إلى تحسين فعالية نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن يُنفذ على نطاق العالم اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحقة به، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الثقة في التعاون الدولي بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وحثّ جميع البلدان على أن تستفيد من كافة أوجه المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى أن تُجري تقييمات لأوجه الخطورة والأمان بالنسبة لجميع محطات الطاقة النووية التابعة لها. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي أيضاً للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستضيف إدارة الاستعراض التنظيمي المتكامل وبعثات استعراض المؤسسات القرينة وأن تجري استعراضات وطنية منتظمة.

٢٢ - **السيدة نيرينكيندي كاتونغي** (أوغندا): قالت إن حكومتها تدعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقتي جنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وفي أفريقيا ومنغوليا وتحثّ المناطق الأخرى على أن تسلك النهج نفسه. وأضافت قائلة إن حكومتها ترحب بدخول معاهدة ''ستارت'' الجديدة حيز النفاذ وتدابير متابعة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي للدول أن تفي بحسن نية بما عليها من التزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

٢٣ - وأضافت قائلة إن دولاً نامية عديدة، من بينها أوغندا، تواجه عجزاً شديداً في الطاقة وهو ما أدّى إلى زيادة أهمية التعاون الدولي لتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجب أن تتلقى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية دعماً لتطوير واستخدام الطاقة النووية في مجموعة من المجالات تشمل الطب والزراعة ومعالجة المياه والبحوث. وأشارت إلى أن حكومتها وضعت إطاراً مؤسسياً لتسهيل الاستخدام السلمي للطاقة النووية وذلك بإصدار تشريع يتعلق بالطاقة الذرية وإنشاء مجلس للطاقة الذرية.

٢٤ - واستطردت قائلة إن الإرهاب النووي يمثل تهديداً خطيراً للأمن العالمي. وقد زادت مخاطر الهجوم النووي بدرجة كبيرة على مر السنين بسبب وجود القدرة على صنع الأسلحة النووية في بلدان عديدة. واختتمت حديثها قائلة إنه من الأمور الأساسية العمل على تحسين المساءلة والمراقبة وأوجه الحماية المادية فيما يتعلق بالمواد النووية والمواد الإشعاعية الأخرى.

٢٥ - **السيد السقيري** (الأردن): قال إن عدم إحراز تقدم على مستوى نزع السلاح النووي سبب في الظرف الدقيق الذي تمر به معاهدة عدم الانتشار حاليا رغم ما حققته من نجاح. ومن أسباب القلق خاصة أن أُجّل عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، رغم تدابير بناء الثقة التي اتخذها البلدان العربية بحسن نية. واستطرد قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل في واقع الأمر الدعامة الرابعة لمعاهدة عدم الانتشار. وفي حين تلتزم البلدان العربية بدعامات المعاهدة الأربع فإن دولة وحيدة في المنطقة تواصل رفضها الانضمام إلى المعاهدة خضوع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٦ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن استخدم الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فإنه ينبغي أن تعمل الدول الأطراف جميعها على إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية ضمن إطار زمني واضح ومحدَّد. ومن هذه الناحية أعرب عن ترحيبه بمؤتمر أوسلو المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في عام ٢٠١٣.

٢٧ - وقال إن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار هو أمر ضروري في وقت بات فيه الأمن العالمي مترابطاً بشكل غير مسبوق. وأشار إلى أن الموارد التي يتم إنفاقها لإنشاء الترسانات النووية سيكون من الأفضل توجيهها إلى مشاريع اقتصادية توفر فرص عمل وتحسِّن مستوى المعيشة. وإضافة إلى هذا فإن أجواء عدم الثقة التي يحدثها امتلاك أسلحة نووية تؤدي إلى تفاقم حالة التوتر وعدم الاستقرار في المناطق التي يسودها التوتر وعدم الاستقرار كالشرق الأوسط.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن الأردن يواصل مساعيه نحو تطوير برنامج نووي سلمي يراعي أفضل الممارسات الدولية ويتقيد بالالتزامات الطوعية التي أبرمها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية هو حق غير قابل للتصرف تحميه المعاهدة. وقال في ختام كلمته إن الدول الأطراف تقع على عاتقها مسؤولية إعادة الثقة في مصداقية المعاهدة بالتمسك بتنفيذ أحكامها واحترام القرارات الصادرة عن المؤتمرات المعنية باستعراض المعاهدة.

٢٩ - **السيد كوون هاكر يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن استمرار كوريا الشمالية في تطوير الأسلحة النووية وبرامج الصواريخ الباليستية وتخصيب اليورانيوم يشكل تحدياً خطيراً لمعاهدة عدم الانتشار وللنظام العالمي لمنع الانتشار. ورغم التحذيرات المتكررة من جانب المجتمع الدولي فإن ذلك البلد أجرى تجربته النووية الثالثة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، وهو ما أدانته مجموعة كبيرة من البلدان والمنظمات الدولية. وقد أعلنت كوريا الشمالية أيضاً في نيسان/أبريل أنها سوف تستخدم جميع مرافقها النووية، بما يشمل مفاعلاً سبق لها أن وافقت على تعطيله، من أجل توسيع نطاق ترسانتها النووية، ولم تف بذلك بما قدمته من وعود. وأشار إلى أن حكومته يساورها قلق بالغ إزاء تصميم كوريا الشمالية وإصرارها على توسيع نطاق برنامجها النووي.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن كوريا الشمالية لا يمكن اعتبارها دولة حائزة لأسلحة نووية بموجب المعاهدة. وأشار إلى أن

حكومته ملتزمة بحلّ المسألة النووية لكوريا الشمالية سلمياً، وهي تحث كوريا الشمالية على التخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها النووية وعلى أن تفي بتعهداتها والتزاماتها الدولية. وقال إن مواصلة التطوير النووي لن يؤدي إلاّ إلى زيادة عزلة البلد. وتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، التي تعكس التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة والمواقف التي جرى الاتفاق عليها من جانب جميع الأطراف، يجب أن تكون على قمة الأولويات في مجال السياسة العامة. ولتعزيز الثقة الدولية في الاتفاقية يجب توضيح أن عدم الوفاء بما تنص عليه من التزامات، بما في ذلك إساءة تطبيق الحكم المتعلق بالانسحاب، سوف تترتب عليه نتائج واضحة وقوية.

٣١ - واستطرد قائلاً إنه يجب على الدول الثماني المتبقية المطلوب منها أن تصدِّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كي تدخل حيز النفاذ أن تصدِّق عليها دون مزيد من التأخير. وينبغي أيضاً أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وذلك كمسألة لها أولوية عالية. ويجب أن تمارس الدول جميعها الحق في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بما يتفق مع الالتزامات المتعلقة بالضمانات وعدم الانتشار وبحيث تكون تلك الممارسة مقترنة بتوفير المستويات المناسبة والفعالة للسلامة النووية والأمن النووي. وقال إن حكومته تدعم بقوة مبادرات دولية لمواجهة تهديدات الإرهاب النووي. مثل مؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المستخدمة فيها، وكذا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٣٢ - وقال إن جمهورية كوريا أحاطت علماً بالاجتماع الذي عُقد مؤخراً بين مجموعة ''E3+3'' وإيران في ألماتي ودعا إيران إلى أن تلتزم على نحو كامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتتخذ خطوات محدَّدة كي تؤكد للمجتمع الدولي أن برنامجها النووي له طبيعة سلمية. وأعرب في نهاية حديثه عن أسفه لتأجيل المؤتمر الذي اقتُرح عقده لمناقشة مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما أعرب عن أمله في أن يُعقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

٣٣ - **السيد غوميز كاماتشو** (المكسيك): قال إنه ينبغي على البلدان الثمانية التي يُعتبر تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضرورياً كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ أن تصدِّق عليها من أجل تعزيز نظام منع الانتشار ونزع السلاح النووي. وأضاف قائلاً إن المكسيك تدين بقوة التجربة النووية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتهيب بذلك البلد أن يمتنع عن إجراء تجارب نووية أخرى ويلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويتوقف عن توجيه تهديدات استفزازية، ويستأنف الحوار والتفاوض. وقال إن بلده يحث جنوب السودان على أن يصبح طرفاً في معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن، لصالح تأكيد عالميتها، كما يحثّ إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام للمعاهدة دون تأخير بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

٣٤ - وواصل حديثه قائلاً إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي يحثّ إيران بشكل متكرر على أن تتعاون بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن الشكوك التي تحوم حول برنامجها النووي لم تتبدد. وأضاف قائلاً إن المكسيك تنضم إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعوة إيران إلى أن توقف على الفور ودون شروط مسبقة أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها. وقال إن المكسيك، كواحدة من الدول المشاركة في إقامة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، تؤيد إقامة مناطق مماثلة أخرى حول العالم. وأضاف قائلاً إن المكسيك تأسف لإلغاء المؤتمر المعني بإقامة

منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتأمل في أن يُعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

٣٥ - وقال إن الوسيلة الأكثر فعالية لمنع الانتشار هي الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وذلك لأنه طالما كانت الأسلحة النووية موجودة سيكون هناك من يرغبون في امتلاكها واستخدامها أو التهديد باستخدامها. وأخيراً فإنه في عام ٢٠١٤ سوف تستضيف المكسيك مؤتمراً لمواصلة المناقشة التي استهلها بأوسلو في عام ٢٠١٣ ١٢٧ بلدا بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

٣٦ - **السيد مونتنيان** (ليسوتو): قال إن المعاهدة لم تكتسب بعد صفة العالمية رغم مرور أربعة عقود على اعتمادها، كما أن تنفيذها تعيقه عقبات مختلفة. وأضاف قائلاً إن آلاف الأسلحة النووية لا تزال في المخازن بما يهدِّد بالقضاء على البشرية، كما أنه مع استمرار السعي من أجل تحقيق التصديقات اللازمة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ لا يوجد حظر دولي على تجريب الأسلحة النووية. ومما يؤسف له أن بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية قد عملت على تحديث أسلحتها وترساناتها النووية، في حين يتزايد عدد الدول التي تتطلع إلى اقتناء أسلحة نووية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن التجربة النووية التي أجريت مؤخراً في شبه الجزيرة الكورية تبيِّن بوضوح أن البعض لا يزال يتصور أن امتلاك أسلحة نووية يمكن أن يوفر الأمن والقوة. ومن ناحية أخرى فإن الجهود التي تبذلها الدول الحائزة لأسلحة نووية لأداء ما عليها من التزامات بموجب المعاهدة، مثل تنفيذ معاهدة ''ستارت'' الجديدة هي جهود مشجعة. ومع ذلك فإنه يجب على تلك الدول أن تفعل المزيد لاستعادة الثقة في تصميمها على تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المؤدية إلى نزع السلاح بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

٣٨ - وقال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الذي حقق نجاحاً قد صحبته توقعات بأن المفاوضات التي استغرقت عقوداً من الزمن سوف تؤتي أكلها في وقت قريب. غير أن تنفيذ الوثيقة الختامية لا يزال يمثل تحدياً. وأضاف قائلاً إن ليسوتو، شأنها شأن دول أخرى، لديها شعور بالإحباط إزاء الفشل الذي ليس له ما يبرره بالنسبة لعقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، وتأمل في أن يُعقد المؤتمر في نهاية عام ٢٠١٣.

٣٩ - وواصل حديثه قائلاً إنه على الرغم من أن الدول جميعها لها الحق في تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل التغلب على تحديات مثل أمن الطاقة والتنمية المستدامة فإنه يجب أن يمارَس هذا الحق بطريقة سليمة ومأمونة مع مراعاة الالتزامات المتعلقة بمنع الانتشار وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار. واختتم حديثه قائلاً إنه يجب زيادة المساعدة المقدَّمة إلى البلدان النامية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٤٠ - **السيد حنَّان** (بنغلاديش): قال إن الأسلحة النووية، أياً كانت الجهات التي تمتلكها، تشكل واحداً من أكبر التهديدات التي تواجه البشرية، ومن الممكن أن تؤدي إزالتها بالكامل إلى توفير الضمان المطلق لعدم استخدامها عمداً أو مصادفة. وأضاف قائلاً إن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق تقدم في اتجاه جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية، خاصة وأن مؤتمر نزع السلاح لم يحرز تقدما في تنفيذ برنامج عمله منذ فترة طويلة. وفي حين تمثل معاهدة ''ستارت'' الجديدة معاهدة مشجعة فإنه ينبغي للجهات التي تمتلك أكبر ترسانات الأسلحة النووية أن تقلص ترساناتها

النووية بقدر أكبر كي تفي بما قدمته من تعهدات وما عليها من التزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

٤١ - واستطرد قائلاً إن الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ومن هذه الناحية يحق للدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تحصل على ضمانات أمنية من الدول الحائزة لأسلحة نووية. وفي حين يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة أولى مفيدة فإنه يجب البدء في إجراء مفاوضات بشأن وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن النووي كمسألة لها أولوية. وأشار إلى أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الأكثر ملاءمة لإجراء تلك المفاوضات ولمنع حدوث سباق نووي في الفضاء الخارجي وذلك بالنظر إلى أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أعضاء في هذه الهيئة.

٤٢ - وقال إن االستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية و خضوعه لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءات التحقق التي تقوم بها سوف يسهم في تحقيق هدف تحقيق التنمية المستدامة، وهو هدف مشترك، وذلك لأنها يمكن أن تساعد ليس فقط في توليد الطاقة بل أيضاً في معالجة تحديات إنمائية كبرى، مثل الجوع والمرض والتلوث وتغيُّر المناخ. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تجري الدول الأطراف جميعها حواراً بناءً من أجل تنفيذ أحكام المواد الأولى والثانية والرابعة للمعاهدة.

٤٣ - وقال إن بنغلاديش تدعم العملية التي بدأت مؤخراً في أوسلو لمعالجة العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تترتب على الأسلحة النووية. واختتم حديثه قائلاً إنه من الممكن أن يؤدي نزع السلاح إلى الحفاظ على ملايين الأرواح وإلى تحقيق عائد إنمائي بتحويل موارد لها قيمة كبيرة من الأسلحة إلى الاحتياجات الملحَّة للتنمية.

٤٤ - **السيد الحموي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجمهورية العربية السورية كانت تأمل في أن يؤدي انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ إلى حفز إسرائيل على أن تنضم أيضاً إلى المعاهدة وتتخلى عن أسلحتها النووية. غير أن إسرائيل رفضت ذلك ولا تزال البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة و لم تُخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة، الأمر الذي يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة. وقال إن حكومته في مقابل ذلك تقيدت تماماً بالتزاماتها بموجب المعاهدة وباتفاق الضمانات الذي أبرمت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٢، إضافة إلى إنشاء نظام وطني لمراقبة المواد النووية، وهو نظام يكفل للمفتشين الدوليين التابعين للوكالة الاطلاع على مرافقها النووية.

٤٥ - وأضاف قائلاً إنه يجب تحقيق تقدم نحو تنفيذ المعاهدة بركائزها الثلاث، وإن الدول جميعها لها حق غير قابل للتصرف في الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية دون تمييز أو شروط سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو شروط أخرى تتعارض مع ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهناك حاجة أيضاً إلى تحقيق توازن عادل بين أنشطة الوكالة في مجال التحقق والأنشطة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفقاً لما تنص عليه المعاهدة.

٤٦ - واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى أن الدول النووية لا تبدي إرادة حقيقية للتخلص من ترساناتها النووية، و لم تقدم ضمانات أمنية كافية للدول غير النووية ، فإن من المهم أن ينفَّذ قرار المبادئ والأهداف الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها فيعام ١٩٩٥ والبدء في إجراء مفاوضات جادة لوضع وثيقة غير مشروطة تهدف إلى توفير ضمانات أمنية شاملة. وأعرب عن أسفه لتأجيل المؤتمر المقترح عقده

بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وقال إنه يأمل في أن يعقد دون مزيد م الإبطاء.

٤٧ - وقال إن عدم تمكن مؤتمرات استعراض المعاهدة من وضع برنامج زمني ملزم قانونا للدول الحائزة لأسلحة نووية للتخلص من الترسانات النووية الموجودة لديها هو أمر مثير للقلق البالغ. وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن انضمام الدول العربية إلى المعاهدة لم يحقق لها الأمن، واستمرار الترسانة العسكرية الإسرائيلية في زيادة توتر الوضع في المنطقة، فإنه يجب أن يتخذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ موقفاً حازماً للضغط على إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لديها قدرات عسكرية نووية غير خاضعة لضمانات دولية، كي تنضم إلى المعاهدة كدولة غير حائزة لأسلحة نووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واختتم حديثه قائلاً إنه يجب في الوقت نفسه أن تتوقف الدول الحائزة لأسلحة نووية عن دعم إسرائيل في تطوير قدراتها النووية بما يمهد الطريق لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ويؤدي إلى استعادة المعاهدة مصداقيتها وفعاليتها.

٤٨ - **السيد ميميسكول** (أوكرانيا): قال إن عدم الالتزام بالمعاهدة يخلّ بوحدتها وبثقة الدول الأطراف وإن إزالة الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لتفادي نشوب حرب نووية. ودعا إلى اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باتباع نهج طويل الأجل ينطوي على اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير تهدف إلى نزع السلاح بطريقة شفافة لا رجعة فيها وتقوم على عدم التمييز وإمكانية التحقق. وأضاف قائلاً إن الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي، وعددها ١٣ خطوة، وخطة العمل التي اعتُمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ سوف تحقق فائدة من هذه الناحية.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن حكومته تحث الدول الأطراف التي لم تبرم بعد اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تبرمها وتعتمد بروتوكولات إضافية لها التزاما بالمادة الثالثة من المعاهدة. وينبغي أن تلتزم الدول الأطراف بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع الجهات غير الدول من تكوين شبكات إمداد للسوق السوداء وتهريب المواد النووية واقتنائها. وينبغي حماية المنشآت النووية من تزايد مخاطر الإرهاب. وينبغي أيضاً أن تُحترم الصكوك الدولية مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وأشار إلى أن حكومته قد أوفت بالالتزام الذي قطعته على نفسها في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي لعام ٢٠١٠ بإزالة جميع مخزوناتها من اليورانيوم عالي التخصيب.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن تقديم الدول الحائزة لأسلحة نووية لضمانات أمنية سوف يعزز نظام عدم الانتشار بتشجيع الدول الأخرى على عدم حيازة هذه الأسلحة وبناء الثقة في بيئة الأمن العالمي. وذكر أن إعداد مشروع اتفاق دولي يحتوي على ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استخدام تلك الأسلحة سوف يُسهم في تحقيق الالتزام بالإجراء ٧ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، كما أنه سوف يعزز قضية عدم الانتشار ويقوي نظام المعاهدة.

٥١ - وقال إن إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل هو أمر أساسي وخاصة في المناطق التي تشهد توترات شديدة، مثل منطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى أن حكومته تأسف لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة في عام ٢٠١٢. وقال إن الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية له أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة شريطة أن يكون ذلك الاستخدام وفقاً لنظام الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبرنامج التعاون التقني للوكالة له قيمة كبيرة

بالنسبة لتطوير الطاقة النووية في تلك المجالات ويجب توفير التمويل الكافي له.

٥٢ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن ضمان إمدادات الوقود النووي هو مسألة معقدة لها آثار تقنية وقانونية وتجارية واقتصادية فإنه من المهم اتباع نُهج متعددة الجوانب بالنسبة لدورة الوقود بحيث لا تؤدي آليات الضمان إلى اختلال السوق النووي وتؤكد حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. واختتم حديثه قائلاً إن مبادرات من قبيل مصرف التخصيب المنخفض لليورانيوم التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن توفر للدول احتياطيات من الوقود وأن تساعد على تلبية الحاجات المتزايدة من الوقود مع جعل الانتشار عند الحدّ الأدنى.

٥٣ - **السيد كاكونغي** (كينيا): قال إنه مما يؤسف له أن دولاً أطرافاً معيَّنة لم تف بما عليها من التزامات وفقاً للمعاهدة؛ وأن تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ لم يحقق نتائج تذكر؛ وأن مفاوضات مؤتمر نزع السلاح لا تزال متوقفة؛ وأنه على الرغم من الجهود الدولية التي تُبذل لا تزال إزالة الأسلحة النووية هدفاً بعيد المنال. وأعرب عن تشاؤم وفده من نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى زيادة الالتزام بنزع السلاح وحلّ مشكلة توقف مؤتمر نزع السلاح عن أداء مهامه.

٥٤ - وواصل حديثه قائلاً إن قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإضفاء الطابع الشرعي على الأسلحة النووية وإدماج هذه الأسلحة في الاستراتيجيات الدفاعية وتطوير أسلحة جديدة يؤدي إلى تفاقم الوضع وذلك لأن الخطر المتمثل في احتمال استخدامها يشجع على انتشارها. وحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تنفِّذ ما عليها من التزامات وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وناشد الهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإسرائيل أن تصدِّق على المعاهدة. وأعرب عن ترحيب حكومته بالمناقشات التي جرت في المؤتمر المعني بعواقب الأسلحة النووية على البشر الذي أبرز الحاجة إلى البدء على نحو عاجل في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

٥٥ - وقال إن حكومته ملتزمة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو ما من شأنه أن يسهِّل توطيد السلام وتحقيق التنمية المستدامة في بلده وفي العديد من البلدان الأخرى، وأن يؤدي إلى فوائد في مجالات الصحة والزراعة والموارد المائية وإنتاج الكهرباء في أفريقيا بكاملها. وذكر أن لكل دولة طرف حق غير قابل للتصرف في أن تحصل بحرِّية على الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا توفر إطار لتطوير الطاقة النووية بروح المسؤولية. ومن هذه الناحية، حثّ المجتمع الدولي على أن يضاعف جهوده لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. واختتم حديثه قائلاً إنه من الممكن أن يؤدي برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المساعدة في تسهيل الحصول على الطاقة النووية وخاصة للبلدان النامية؛ وينبغي لذلك تزويد صندوق التعاون التقني التابع للوكالة بالمزيد من الموارد التي يمكن التنبؤ بها.

٥٧ - **السيد دينغو** (كوستاريكا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل ليس فقط من خلال مجلس الأمن بل ينبغي أن يعمل أيضاً على مستوى السياسة العامة لمواجهة التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأضاف قائلاً إن حكومته تؤمن بعدم الانتشار ونزع السلاح وبأن الاتفاقية النموذجية للأسلحة

النووية التي قدمتها حكومته وحكومة ماليزيا إلى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ يمكن أن تكون نقطة بداية لإجراء محادثات بشأن وضع صك لبناء الثقة بالنسبة للتحقق وضمان تفكيك الترسانات النووية.

٥٨ - وواصل حديثه قائلاً إن وفده يأسف لعدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ ويعتقد بأنه ينبغي ألاّ يؤدي رفض دولة واحدة المشاركة في المؤتمر إلى إعاقة إنشاء تلك المنطقة. وأشار إلى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي جعلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، كانت بمثابة نموذج لهذه المبادرات العالمية.

٥٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخاصة بالتعهد الذي قدمته الدول الأعضاء في الوكالة بوضع صك عالمي يحظر تلك الأسلحة. وقال إن وفده يناشد الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تسحب، أو تعدِّل، إعلاناتها التفسيرية للبروتوكولات الإضافية لمعاهدة ''تلاتيلولكو''.

٦٠ - وقال إن وفده سيواصل العمل على إزالة الأسلحة النووية التي جرى الإقرار على نطاق واسع بأن لها عواقب إنسانية. وأضاف قائلاً إن حكومته تهيب بحكومات إسرائيل وباكستان والهند أن تنضم إلى المعاهدة، وبالدول الحائزة لأسلحة نووية أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وفقاً للمادة السادسة. واختتم حديثه قائلاً إن تمديد المعاهدة لفترة غير محدَّدة في عام ١٩٩٥ لا يمكن أن يفهم بأنه تأييد لحيازة الأسلحة النووية لفترة غير محدَّدة.

٦١ - **السيد أورجياكو** (نيجيريا): قال إن نزع السلاح النووي يشكل كامل له أهمية أساسية بالنسبة لمنع انتشار الأسلحة النووية التي تشكل تهديداً غير مقبول للإنسانية. وأضاف قائلاً إن الأثر الإنساني لتلك الأسلحة قد جرى التأكيد عليه في مؤتمر أوسلو المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية الذي عُقد في عام ٢٠١٣. وأشار إلى أن وفده يحث الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تتطلع إلى الحصول على تلك الأسلحة أن تقلِّل من دور تلك الأسلحة في مذاهبها العسكرية.

٦٢ - واستطرد قائلاً إن حكومته تشعر بالقلق لأن الدول الحائزة لأسلحة نووية لم تحرز تقدماً في إزالة ترساناتها وفقاً لالتزاماتها القانونية، وتدعو تلك الدول إلى إبداء الشفافية بالنسبة لتعهدها المتعلق باللارجعة وإمكانية التحقق. وقال إن نيجيريا، كعضو في ''جماعة إلغاء حالة الاستنفار''، تشدِّد على أن خفض درجة التأهب التشغيلي للأسلحة النووية ليس بديلاً لإزالتها. وأضاف قائلاً إن نيجيريا تدعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى أن تفي بما عليها من التزامات وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وتضمن تنفيذ خطوات نزع السلاح النووي، وعددها ١٣ خطوة، وخطة العمل لعام ٢٠١٠، وأن تزيل تلك الأسلحة بكاملها.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ دون تحديد فترة التمديد لا يمكن فهمه على أنه تأييد لحيازة الأسلحة النووية لأجل غير مسمى. وذكر أن حكومته قد صوَّتت لصالح قرار مجلس الأمن ٥٣/٦٧ المتعلق بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ غير أن هذه المعاهدة لن تكون لها فعالية إلاّ إذا طبِّقت على ما سيتم إنتاجه مستقبلاً وعلى المخزونات الحالية.

٦٤ - وقال إن وفده يتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ويحث الدول الأطراف على أن تشارك في هذا الاجتماع

على نحو بنَّاء. وأهاب بالوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل العمل مع دولها الأعضاء لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي التي أعدتها لتشجيع وضع نظام متماسك للضمانات مع تسهيل الاستخدام السلمي للطاقة النووية بما يتماشى مع آليات الامتثال.

٦٥ - واستطرد قائلاً إن العمل على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتوطيد المناطق الموجودة هو خطوة في اتجاه إزالة هذه الأسلحة. وقال إن وفده يدعو الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة ''بيلندابا'') إلى أن تفعل ذلك دون تأخير، وهو يؤيد عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف قائلاً إن وفده يشعر بالقلق من توقف مؤتمر نزع السلاح الذي يُعزى إلى نقص الإرادة السياسية. واختتم حديثه قائلاً إن وفده يهيب بأعضاء المؤتمر أن يبدوا اهتماماً أكبر بمسألة تحريك الوضع وتمكين المؤتمر من أداء ولايته.

٦٦ - **السيد توث** (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): قال إن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعزز كل منهما الأخرى وتشكلان عاملاً أساسياً في تحقيق الأمن العالمي. وأضاف قائلاً إن معاهدة عدم الانتشار تعبِّر عن تصميم الدول الأطراف على إنهاء تجارب الأسلحة النووية، كما أن إحراز تقدم في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أسهم في تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥.

٦٧ - وأضاف قائلاً إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي علامة بارزة في تاريخ التحقق المتعددة الأطراف وتدعمها جميع الدول تقريباً على الرغم من أنه لا يزال مطلوباً من الدول الثماني المتبقية التي لم تصدِّق على المرفق ٢ أن تصدِّق عليه كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وقال إن أهمية المعاهدة تكمن ليس فقط في قيمتها الرمزية بل أيضاً في ما لها من تأثير على المستوى العالمي. ومرافق نظام الرصد الدولي التابع لها المنتشرة في جميع أنحاء العالم تراقب الأرض والمجال الجوي للكشف عن حدوث أية انفجارات نووية وتتبادل هذه البيانات مع مؤسسات في العديد من البلدان، كما أن نظام التحقق الخاص بها أصبح على وشك الاكتمال.

٦٨ - وقال إن نظام الرصد الدولي اكتشف إجراء تجارب نووية أُعلن عنها في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣، وأبلغ المجتمع الدولي بذلك. وباعتبار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية البلد الوحيد الذي لا يزال يجري تجارب للأسلحة النووية فإن هذا البلد يقوض الجهود المتعددة الأطراف التي تهدف إلى حظر تلك التجارب. وينبغي أن يستخدم المجتمع الدولي واقعة التجربة النووية التي أجراها هذا البلد بمثابة حدث يؤدي إلى توحده للمساعدة في تحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن نظام عدم الانتشار يواجه تحديات من بينها عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح؛ وانتشار التكنولوجيا والمواد والخبرات ذات الصلة؛ والإرهاب النووي؛ والتوترات الإقليمية. وأشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤيدان إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتتسم المعاهدتان والمناطق الخالية من الأسلحة النووية بالترابط فيما بينها من الناحيتين التقنية والسياسية. وحظر إجراء تجارب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المناطق التي تتلقى دعماً في مجال التحقق من محطات الرصد التي تعمل في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٧٠ - وواصل حديثه قائلاً إنه في منطقة الشرق الأوسط وقّعت نسبة ٨٠ في المائة من البلدان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أن نسبة محطات الرصد الموجودة تصل إلى ٥٠ في المائة. واللجنة التحضيرية هي محفل للتعاون العلمي في المنطقة. والتجربة الميدانية المتكاملة التي ستجري في الأردن في عام ٢٠١٤، وهي عملية تفتيش موقعية على أساس المحاكاة، سوف تجمع بين خبراء من جميع الأطراف المهتمة في المنطقة معاً.

٧١ - وقال إنه عندما وُضعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كانت المعاهدة تستند إلى فهم أن إلغاء التجارب النووية بطريقة يمكن التحقق منها هو هدف ممكن الوصول إليه. وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي بحاجة إلى استعادة الروح الجماعية التي أدت إلى وضع معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أن تؤدي الأحداث الأخيرة إلى التشجيع على إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف بدلاً من إضعاف تصميم الدول. واختتم حديثه قائلاً إن استمرار عدم تحقيق هذا التقدم يهدد استدامة نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

٧٢ - **السيد أحمد حسن الحمادي** (قطر): قال إن بلده طرف في الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وأضاف قائلاً إن بلده قد أبرم أيضاً اتفاقاً للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن العديد من الدول الحائزة لأسلحة نووية قد التزمت بنزع السلاح النووي في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ واتخذت بعض الخطوات الأحادية والثنائية وأزالت بعض أسلحتها فإن دولاً عديدة حائزة لأسلحة نووية جعلت الأسلحة النووية تشكل نقطة الارتكاز في عقائدها الاستراتيجية وعملت على زيادة قدراتها.

٧٣ - واستطرد قائلاً إنه قد عُقدت حتى الآن ثمانية مؤتمرات استعراضية وإن انخفاض نسبة القرارات التي صدرت عنها وجرى تنفيذها يقوض مصداقية المعاهدة لدى الدول الملتزمة بها. وأضاف قائلاً إن التطلع إلى عالم تسود فيه العدالة والسلام يحفز وفده على بذل كل جهد ممكن لضمان نجاح مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. ومن هذه الناحية فإن الخطوات الثلاث عشرة في اتجاه نزع السلاح النووي التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ سوف تساعد الدول الحائزة لأسلحة نووية على تحقيق تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي على نحو موضوعي وتقديم ضمانات أمنية ضد استخدام الأسلحة النووية.

٧٤ - وقال إنه ينبغي تعزيز نظام الضمانات الشاملة والجهود التي تُبذل لتحقيق عالمية المعاهدة. ويجب حماية وتسهيل حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبرامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية التي توضع بما يتفق تماماً مع لوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعيَّن على البلدان التي تضع هذه البرامج اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الثقة ولمعالجة أية مخاوف تخامر المجتمع الدولي حيال أنشطتها.

٧٥ - وأضاف قائلاً إن موافقة الدول العربية في عام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى كانت مقترنة بقرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. واختتم حديثه قائلاً إنه بعد تأجيل المؤتمر المعني بإنشاء تلك المنطقة، الذي كان مقرراً أن يُعقد في عام ٢٠١٢، يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يحدِّد موعداً جديداً للمؤتمر قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية.

٧٦ - **السيد أويارس** (شيلي): قال إنه على الرغم من إحراز تقدم في مجال عدم الانتشار، بفضل وفاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بتعهدها بعدم حيازة أسلحة نووية،

فإن المادة السادسة التي تدعو إلى إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل لم تنفَّذ. ولهذا توجد حاجة إلى إعادة التوازن بين ركيزتي عدم الانتشار ونزع السلاح. وأضاف قائلاً إن بلده، بصفتها دولة طرفا في المعاهدة وعضوا في مبادرة الدفاع عن عدم الانتشار وجماعة إلغاء حالة الاستنفار، سوف يواصل تعزيز نزع السلاح بالدعوة إلى تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ والخطوات الثلاث عشرة في اتجاه نزع السلاح النووي، التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠.

٧٧ - وواصل حديثه قائلاً إن المؤتمر المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية قد بيَّن أنه من المتعذر الإعداد لمواجهة هجوم نووي وأن مجرد امتلاك تلك الأسلحة يترتب عليه احتمال القيام بهذا الهجوم. وقال إنه يجب إدراج البُعد الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية في عملية استعراض المعاهدة بطريقة واقعية. وينبغي أن يساعد الاستعراض في إحراز تقدم في مجال نزع السلاح دون التضحية بالمكاسب التي تحققت في مجال عدم الانتشار وأن يشجِّع جهود نزع السلاح على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٧٨ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي لجميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تصدِّق على المعاهدة من أجل تسهيل دخولها حيز النفاذ. وأضاف قائلاً إن التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية، والتي تدينها حكومته، قد أبرزت الحاجة إلى إعمال آليات التحقق التي تتضمنها المعاهدة بما يؤدي إلى تعزيز السلطة القانونية والفعالية التقنية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والعمل على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية له أولوية بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، غير أن المحادثات المتعلقة بهذه المعاهدة توقفت لفترة عشر سنوات. ولذلك فإن حكومته كانت من بين مقدمي قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ وسوف تدعم فريق الخبراء الحكوميين الذي سيقدم المشورة التنقية إلى مؤتمر نزع السلاح.

٧٩ - وقال إن بناء الثقة له أهمية بالغة بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وأضاف قائلاً إن حكومته سوف تواصل تشجيع الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تلتزم بالشفافية فيما يتعلق بترساناتها. وينبغي أن يؤيد المجتمع الدولي المناقشات التي تجرى بين الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن التحقق والثقة المتبادلة بحيث تكون قادرة على تقديم التقارير المطلوبة إلى اللجنة في عام ٢٠١٤. ومشروع صيغة التقرير الذي اقترحته مبادرة الدفاع عن عدم الانتشار يتيح وسيلة شاملة للالتزام بالإجراءين ٢٠ و٢١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ اللذين يجب إدراجهما في أية خارطة طريق يتم وضعها في المستقبل.

٨٠ - واستطرد قائلاً إن الدول تتمتع بالحق في تحقيق أهدافها الأمنية وفقاً للقانون الدولي، كما أنها مسؤولة عن الإسهام في تحقيق الأمن الدولي. واتخاذ إجراءات متعدد الأطراف يهدف في نهاية المطاف إلى توفير الأمن للبشر. وأشار إلى أن شيلي، بصفتها عضوا في جماعة إلغاء حالة الاستنفار، قد دعت إلى خفض درجة جاهزية الأسلحة النووية للاستخدام. وقال إن الجماعة قدَّمت إلى الجمعية العامة ثلاثة قرارات حصل كل منها على دعم أكبر من الدعم الذي حصل عليه القرار السابق له، وهو ما يشير إلى أن المسألة تثير قلق المجتمع الدولي. وجماعة إلغاء حالة الاستنفار سوف تساعد على بناء الثقة ومنع المخاطر التي تحيط بالأسلحة النووية، وزيادة الشفافية، والحدّ من دور هذه الأسلحة في سياسات الأمن. وإنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية يتطلب التزاماً من جانب جميع الدول وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية. وأشار إلى أن حكومته وقعَّت على معاهدة ''تلاتيلولكو'' ولذلك فإنها تدعم الجهود

الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٨١ - وقال إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية له أهمية أساسية لوضع نظام للأمن المستدام. وأشار إلى أن حكومته تؤكد من جديد أن الدول التي تفي بما عليها من التزامات وفقاً للمادتين ٢ و٣ من المعاهدة لها الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب أن يكون نظام الضمانات نظاماً فعالاً من أجل تأييد هذا الحق. ولذلك فإنه خلال الدورة الاستعراضية الحالية تحتاج الدول الأطراف إلى تحسين تبادل المعلومات من خلال برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودعا الدول الأطراف التي لم توقع بعد بروتوكولاً إضافياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تبادر إلى ذلك وتطبق أحكامه على مراحل إلى أن يدخل حيز النفاذ. واختتم حديثه قائلاً إن حكومته مقتنعة بأنه ينبغي إتاحة إمكانية إسهام المجتمع المدني في إنشاء آلية للأمن وتحسين التوعية بنزع السلاح من أجل بناء عالم سلمي يرفض الأسلحة النووية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.